

تبنته وزارة التخطيط بحضور وزراء ومستشارين وخبراء

مؤتمر الخطة التنموية الخمسية يسعى لتحريك عجلة الانتاج

في الاقتصاد الوطني



رافع العيساوي

والحسابات الحكم والتحكيم ضرورة أخرى لا بد ان تراعيها الخطة الخمسية ومن جانبه قال وزير المالية باقر جبر الزبيدي لـ(المدى): ان تنفيذ هذه الخطة الخمسية تعني اننا في المسار الصحيح ولدينا رؤية واضحة في تنفيذ المشاريع مشيرا الى ان وزارة المالية تشارك في هذا المؤتمر بغية الخروج برؤية واضحة وعمل مشترك مع وزارة التخطيط التي سعت لعقد هذا المؤتمر بعد موافقة مجلس الوزراء.

وأكد الزبيدي على ضرورة التنسيق بين الوزارتين لرسم وبناء الموازنتين التشغيلية والاستثمارية بما يحقق التنمية الاقتصادية الشاملة . وبين وكيل وزير التخطيط ورئيس الجهاز المركزي للأحصاء الدكتور مهدي العلاق لـ(المدى) ان ورقة العمل المقدمة الى هذا المؤتمر ستضع الرؤى والتصورات التي من شأنها الارتقاء بالواقع الخدمي والصحي

بغداد/ قيس عبيدان
انطلق في بغداد أمس الأربعاء مؤتمر مناقشة الخطة الخمسية للأعوام ٢٠١٠ — ٢٠١٤ الذي نظمته وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ٢٠١٤ ومن المؤمل ان يختم أعماله اليوم الخميس وسط تفاؤل للخروج بقرارات وتوصيات من شأنها اعداد خطة اقتصادية تشمل جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية والعمرائية.

وقال نائب رئيس الوزراء الدكتور رافع العيساوي في كلمة له خلال المؤتمر : ان التوجهات التي رسمتها استراتيجية التنمية الوطنية يجب ان تراجع لتشكّل مرجعية في فواصل مهمة من مضمونها والتي أكدت ضرورة وضع برنامج لأفق زمنية لتحقيق الاستغلال الكامل والامتل للطاقات الإنتاجية والإمكانات البشرية وبما يحقق التطور الكمي والنوعي لمخرجات العملية الإنتاجية . وحدد العيساوي أهم الأهداف الاستراتيجية للتنمية الوطنية بالنهوض بمعدلات النمو تحقيقا للرفاه الاقتصادي والاجتماعي .. إضافة الى تحسين نوعية الحياة وما يتعلق بالخدمات الأساسية للمواطنين والصحة والتربية والنقل والكهرباء والخدمات البلدية وغيرها.

واشار العيساوي أيضاً الى ضرورة تفعيل وفصح المجال امام القطاع الخاص للاستثمار في المجالات التي يجب ان لا تدخل الدولة فيها كمنافس ولكن تمثل دور الرقيب والداعم والمشجع والموجه. وركز على اهمية ارساء دعائم القانون والعدالة بما يحقق الثقة ويضع الاطر

من التوقع الاقتصادي

الخطة الخمسية

عباس الغالبي

يندرج المؤتمر الذي بدأت أعماله يوم أمس في بغداد في أطار سعي وزارة التخطيط لاعداد خطة تنموية خمسية بعد أن غاب البرنامج الاقتصادي للحكومة خلال السنوات الثلاث الماضية من عمرها ولم يكن هناك تقدم يمثل مستوى الطموح بسبب طبيعة التحديات السياسية والأمنية التي واجهتها ماجعل الرؤية غائبة والجهد المنظور لا يكاد يرقى الى حجم معاناة المواطن وإذا كانت الحكومة خلال الفترة الماضية تضع خططها التنموية والاستثمارية لمدة عام واحد تحت يافطة مايطلق عليه بالموازنة الاستثمارية والتي كانت مستويات الإنجاز فيها متباينة حتى

في موازنة العام الماضي ٢٠٠٨ والتي وصفها المراقبون والخبراء بالموازنة الانفجارية الطموحة والتي وصل مستوى التخصيصات فيها اكثر من ٥٠ مليار دولار الا ان المنجز والمتحقق لا يكاد له فعل على ارض الواقع بسبب الخراب الذي طال البنية التحتية لجميع القطاعات فضلا عن توقف العجلة الانتاجية وكساد التجارة واستشراء حالة الفساد الاداري والمالي وهذا مادفع بالحكومة ومن خلال وزارة التخطيط لاعداد خطة تنموية خمية وهو تقليد اقتصادي قديم حديث له مايربزه بضو الحاجة الملحة التي تتطلب خطط استراتيجية يفوق

سقفها الزمني العام الواحد من حيث طبيعة المشاريع وامكانية اجراء الإصلاحات الاقتصادية التي تتطلب في بعض الحالات اكثر من عام واحد وفي نظرة لأوراق العمل المطروحة في هذا المؤتمر نلمس تركيزاً على القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية التجارية انطلاقاً من اهميتها القصوى في تفعيل الاقتصاد الوطني وتحريره من اعتماده المفرط على النفط والانطلاق نحو فضاءات جديدة لمصادر تمويل له كما ان المؤتمر اكد أهمية ريادة القطاع الخاص وفتح باب الاستثمارات لاهميتها في جميع خطط التنمية القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى وبغض النظر عن طبيعة الرؤى والافكار المطروحة والتي غاب عنها رؤى وافكار تطوير الصناعة النفطية انتاجاً وتصديراً لاهمية هذا القطاع في مرحلة التحول الاقتصادي الجارية حالياً والتي يفترض ان تجري بشكل تدريجي مايتطلب الاعتماد على قطاع النفط في بديمومة التنمية ووصولها الى هدفها المنشود اقول بغض النظر عن ذلك فان هذا المؤتمر يمثل نقلة نوعية وصحية باتجاه الإصلاح والسير نحو تنمية مستدامة.

رئيس الوزراء ثامر غضبان في تصريح لـ(المدى): ان الحكومة رأت ان خطة تنموية لعام واحد او عامين لا تكفي ما جعلها تعد العدة لاعداد خطة خمسية مشيرا الى ان هذا المؤتمر يعد باكورة العمل من أجل تحديد الرؤى أولا سعياً للشروع بتنفيذ حيثيات الخطة الخمسية من خلال أوراق العمل المطروحة في هذا المؤتمر.

استثمار صلاح الدين تدعو الى توسيع صلاحياتها

بغداد/ وكالات

دعا مدير هيئة الاستثمار في محافظة صلاح الدين جهر حمد الفحل الحكومة إلى ضرورة الانضمام بهيئات الاستثمار في المحافظات وتوسيع صلاحياتها. وشدد الفحل على أهمية دور هيئات الاستثمار في المحافظات لافتاً الى ان الكثير من رؤساء تلك الهيئات يشكون من عدم تتيبهم وعدم صدور الأوامر الإدارية بتعيينهم وعدم تسلم رواتبهم حتى الآن رغم أن أغلبهم ضعى على عمله أكثر من عام، وكل هذا سيؤثر في العملية الاستثمارية في البلد بشكل سلبي للغاية. وبين أن أبرز المعوقات التي تقف أمام عملية الاستثمار هي صلاحيات هيئات الاستثمار التي تصل إلى التوقيع على عقود بـ ٢٥٠ مليون دولار وأصبحت الآن لا تتجاوز ٥٠ مليون دولار وهذا يعرقل عملية الاستثمار. داعياً الى العمل على حل المشاكل القانونية والإدارية التي تعانيتها هيئات الاستثمار وتفعيل الدور القانوني لرؤسائها.

النفط يواصل الارتفاع فوق ٦٠ دولاراً في التعاملات الآسيوية

من صعود النفط كان الدافع وراءه تكهنت بأنه أسوأ المراحل . وتسير أسعار النفط في اتجاه صعودي منذ منتصف نيسان حاذية حذو اسواق الاسهم ، وتعافت من مستوى مدّن بلغ أقل من ٢٣ دولاراً للبرميل في كانون الأول بعد ان هوت من أعلى مستوى لها على الاطلاق البالغ أكثر من ١٤٧ دولاراً الذي كانت قد قفرت اليه في تموز من العام الماضي .

أسواق الاسهم عن كتب في الأشهر القليلة الماضية مع محاولة المستثمرين استشفاف علامات على انتعاش الاقتصاد العالمي. وقالت ميشيل كوك المحللة بمؤسسة إنفورما جلوبل ماركيتس في سنغافورة "الصعود من ٥٠ دولاراً الى ٦٠ دولارا كان مفاجئاً تماماً ولا أظن ان اسعار النفط يمكنها ان ترتفع أكثر من ذلك في هذه المرحلة،

ارتفاع اسعار العقود الآجلة للبزينز الأمريكي الى أعلى مستوى لها في سبعة أشهر وسط مخاوف من نقص في الإمدادات مع اقتراب ذروة الطلب الصيفي. وارتفع الخام الأمريكي الخفيف للعقد تسليم تموز ٢٤ سنتاً الى ٦٠,٤٤ دولاراً للبرميل ، وزاد خام القياس الأوروبي مزيج برنت ١٩ سنتاً الى ٥٩,١١ دولاراً للبرميل.

المدى/ وكالات
واصلت اسعار النفط للعقود الآجلة الارتفاع فوق مستوى ٦٠ دولاراً للبرميل في التعاملات الآسيوية أمس الأربعاء بعد ان سجلت مستوى مرتفعاً جديداً في ستة أشهر في اليوم السابق مع انتظار المستثمرين بيانات جديدة للمخزونات البترولية في أمريكا بينما يواصلون مراقبة تحركات أسواق الاسهم. وصعد النفط هذا الأسبوع مع

تقرير حكومي يظهر ان ربع سكان العراق دون مستوى خط الفقر

العراقي بنحو أعلى من الحضر في مختلف المحافظات في مستوى كل من حجم الفقر وفجوة الفقر (عمقه) ففي حين يعد أكثر من ٤٠٪ من سكان بعض المحافظات من الفقراء (المثني ٤٩٪ وفي بابل ٤١٪ وصلاح الدين ٤٠٪ فإن هناك محافظات أخرى تقل فيها نسبة الفقراء عن ١٠٪ في دهوك ٩٪ وفي أربيل ٣٪ والسليمانية ٣٪ وعموماً فإن المحافظات التي ترتفع فيها نسبة الفقراء تزداد فيها فجوة الفقر أيضاً.

وأشارت مؤشرات الفقر في المثني إلى أن مستوى الاستهلاك لـ(٧٥٪) إمن السكان يقل عن مستوى خط الفقر وأن فجوة الفقر في هذه المحافظة تصل إلى ٢٤٪ وكذلك الحال في ريف محافظة بابل الذي تصل فيه نسبة الفقر إلى ٦١٪ وفجوة الفقر إلى ١٩٪ وفي ريف محافظة واسط تصل نسبة الفقر إلى ٦٠٪ وتصل فجوة الفقر إلى ١٥٪.

ونوه الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات إلى أنه والجهات الساندة له إن إعلان هذه المؤشرات المهمة يأمل أن تكون منطلقاً لبناء السياسات واتخاذ القرارات التي تستهدف مستوى معيشة الفرد والأسرة العراقية.



وأضاف أما فجوة الفقر فقد قدرت بـ(٤,٥٪) وهذا يعني ان جذور الفقر ليست عميقة بمعنى إن مقدار استهلاك غالبية الفقراء هو قريب جداً من خط الفقر وأن أية موارد إضافية محددة قادرة على انتشالهم من الفقر.

وكشف التقرير عن أن الفقر يتركز في الريف

الأفراد الذين يقعون تحت مستوى خط الفقر أي الأشخاص الذين لا يستطيعون تأمين حاجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية . وقد تم حساب قيمة حجم الفقر على مستوى العراق وقد بلغت ٢٢٪ أي أن ما بين ربع السكان وخمسمهم يستهلك دون مستوى خط الفقر.

بغداد/ المدى

كشف تقرير أعدته وزارة التخطيط عن وجود اختلافات واضحة في الأسعار ومتوسط اتفاق الفرد الحقيقي بين المحافظات العراقية المختلفة في وقت بلغ مستوى الفقر مانسبته ٢٢٪ بواقع ربع سكان العراق.

وأظهر التقرير الذي انجزه الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات حول (خط الفقر وملاحمه في العراق) بإشراف اللجنة العليا لمشروع سياسات تخفيف الفقر وتوليد العمالة وشبكة الحماية الاجتماعية بالاعتماد على نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي لأسرة في العراق أن الأسعار تتباين بنسبة ٢١٪ بين المحافظات وقد متوسط أنفاق الفرد الحقيقي بـ١٢٧ ألف دينار شهرياً (٩٧ ألف دينار في الريف و١٣٩ ألف دينار في الحضر).

ونكر مصدر مسؤول في وزارة التخطيط ان هذا التقرير بين ان مفهوم خط الفقر عكس مستوى محدد للرفاه مشيراً الى ان خط الفقر في العراق يكون مساوياً لـ(٧٦٨٩٦) ديناراً للفرد الواحد شهرياً، وأن هذا التقدير قريب من التقديرات الموجودة في الدول المجاورة. وأوضح ان قياس حجم الفقر يظهر نسبة

انخفض مؤشر السوق العام بنسبة (٢,٢٠٩٪) عندما اقل على (٢٩٥,٤٥٥) نقطة.

وأوضحت النشرة انه جرى تنفيذ (١٥) عقد قاعة لغير العراقيين على اسهم شركات قطاعات الاستثمار والخدمات والصناعة والزراعة تجاوز عدد الاسهم المتداوله لها (١,٨٦٣) مليار سهم بقيمة تجاوزت (١,١٢٦) مليار دينار لشركات الخير للاستثمار المالي والأسمين للاستثمارات العقارية والبحيرة الشرقية والعراقية للاعمال الهندسية والخازن لإنتاج المواد الإنشائية وأخيراً الثرار للإنتاج الزراعي . هذا ومن اصل (٩١) شركة مدرجة في السوق (٥) شركات منها مدرجة في التداول الالكتروني و(٨٦) شركة مدرجة في التداول اليدوي جرى تداول اسهم (٣٨) شركة، ارتفعت معدلات اسعار اسهم (٩) شركات منها وانخفضت معدلات اسعار اسهم (١٢) شركة وحافظت (١٧) شركة على نفس معدلاتها السابقة وشركتي التنوع العراقية ومصرف البصرة متوقفات عن التداول بقرار من هيئة الأوراق المالية العراقية لعدم التزامها بمعايير الإفصاح، وشركة العباب الرصافة متوقفة بقرار من مجلس محافظي السوق.

تصدر قطاع الاستثمار في آخر جلسات

سوق العراق

بغداد/ قيس عبيدان

استقرت جلسات سوق العراق للأوراق المالية الخاصة بالتداول اليدوي عند حجم تداول لا يتجاوز الملياري دينار وشهدت جلسة يوم الثلاثاء الماضي بحسب النشرة الصادرة عن السوق تداول اسهم (٣٨) شركة مساهمة بعدد اسهم تجاوز (٢,٠٦٩) مليار سهم بقيمة تجاوزت (١,٧٦٠) مليار دينار تحققت من خلال تنفيذ (٢٤١) عقد تداول .

وأشارت النشرة الى تميز قطاع الاستثمار في الجلسة بحقيقته اعلى نسبة تداول من حيث عدد الاسهم المتداولة بنسبة (٩٠,٢٪) ومن حيث حجم التداول بنسبة (٦٣,٦٪) وجاء قطاع الصناعة ثانياً " من حيث عدد الاسهم المتداولة بنسبة (٨٪) ومن حيث حجم التداول بنسبة (١٠,٦٪) في حين تقاسمت باقي القطاعات نسب التداول المتبقية.

وتميزت الجلسة باستقرار المؤشر القياسي لقطاعات المصارف والتأمين والخدمات والزراعة على نفس معدل نقاطه في الجلسة السابقة . وانخفاض المؤشر القياسي لقطاعات الاستثمار بنسبة (٠,٣١٪) والصناعة بنسبة (٠,٠٦٠٪) والفنادق بنسبة(٢,٠٥٩٪) وبهذه المؤشرات

العبادي: نظام النافذة الواحدة في الاستثمار سيسيطر على الفساد المالي

بغداد/ المدى

قال رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب حيدر العبادي ان تأكيد اللجنة على العمل بنظام النافذة الواحدة في قانون هيئة الاستثمار يهدف الى تقليل الإجراءات الروتينية والسيطرة على الفساد الإداري والمالي.

وأضاف العبادي بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إبب): "أن هذه الخطوة ستقلص الإجراءات المتبعة

في الحصول على مشروع استثماري من قبل المستثمر، وتجبر الجهة المعنية المحلية بمنح رخصة العمل خلال مدة لا تتجاوز ١٥ يوماً.

مؤكدا ان الفترات السابقة شهدت عرقلة في منح تراخيص للمستثمرين المحليين والأجانب، وتابع ان النافذة الواحدة تعزز التسهيلات التي يتمتع بها قانون الاستثمار في العراق التي جانب توفير المعلومات التي يحتاجها

مفهوم النافذة الواحدة في الفمانينيات من القرن الماضي لتوفير بيئة استثمارية مبسطة وودية، حيث إن المستثمر يحتاج إلى العديد من التراخيص والخطوات الإجرائية وأن أي تأخير سينتج عن تكاليف إضافية وضباب وقت انجاز وتسجيل المشروع مما له آثار سلبية على عملية الاستثمار

أن الفكرة الأساسية للنافذة الواحدة تكمن في المستثمر سيكون على اتصال بجهة واحدة للحصول على التراخيص والمستندات اللازمة للعمل، ولكن تعريف النافذة الواحدة على نحو

كل مستثمر وبسطة الإجراءات لإنشاء او تطوير المشروعات الاستثمارية او تأسيس الشركات وفتح فروع لها وسهولة إجراءات اسدقار الخبرات الأجنبية غير المتوفرة محليا .

وفسر العبادي اقبال الدول على اقامة مؤتمرات للاستثمار حول العراق والرغبة في دخول السوق العراقية الى التحسين التدريجي للواقع الامني، مشددا على ضرورة التفات الحكومة

أضيق يعني قيام هيئة حكومية واحدة تمتلك الصلاحيات الضرورية كافة بمنح الإجازة والتراخيص والموافقات.

وأكد البندر إن كل التجارب الحديثة مهما كانت جدية التنظيم والإعداد لها فإنها بالتأكيذ سوف تواجه في بداية التطبيق بعض الصعوبات شأنها شأن أي مؤسسة في بداية تشكيلها ولكن هذه الصعوبات تزول في إثناء التطبيق ومن خلال إجراء حزمة من التعديلات والتتسيق مع الجهات المعنية من أجل التقليل من العقبات التي تواجه التطبيق

النية تتجه لكشف المصالح المالية لصغار الموظفين

بغداد/ المدى

أكد مكتب المفتش العام في وزارة العدل ان الجهات المختصة بصدد الاتفاقي على اقرار قانون لكشف المصالح

المالية لصغار الموظفين. وتوقع المفتش العام في وزارة العدل احمد حبيب العباسي أن تقر الجهات المختصة قانوناً

لكشف المصالح المالية لصغار

الموظفين قريبا، لبيان فيما لو تظراً على أموال الموظفين زيادة مالية، والتعرف الى مصادر هذه الأموال. وأكد العباسي وجود موظفين صغار اصبحت لديهم زيادة في ثرواتهم خلال فترة قصيرة، مبينا ان القانون في حال تسميته من قبل الجهات المختصة سيعمم في جميع

معرض تجاري تركي في الناصرية

الناصرية/ وكالات

إلى إن الهيئة تناقش ما تستطيع توفيره لاستيعاب " رجال الأعمال الذين يأتون من تركيا لتوفير الإقامة لهم وسبل تنقلهم " العبودي اعتبر أن هذا المعرض هو فرصة لرجال الأعمال العراقيين للدخول في شراكات مع اوستم وتأسيس سوق ، وتسويق هذه البضاعة ، وهذه عوامل مشجعة جدا للشركة .

وطالب من الحكومة المركزية وأضاف: إن المعرض سيكون في بداية شهر تموز على مساحة وقاعات المعهد الفني في الناصرية، والشركة تدرس الآن المساحات المتوفرة وقدرتها الاستيعابية." لافتا

تصنع هذا المنتج في العراق "